عدد ٢٣٦ السنة الرابعة ـ يوم الاربعاء ٢٠ ربيع الثاني ١٣٥٦ ـ ٣٠ جوان ١٩٣٧
«EL-IRADA» 4, Impasse Er Riad, TUNIS (٣٠ صانتيما)

الإرادة

لسان الحزب الحر الدستوري (ارادة الشعب من ارادة الله وارادة الله لا تقاوم)
مديرها المسئول : محمد المنصف المنستيري ـ زنقة الرياض رقم ٤ بتونس

هل من عناية بالمحاكم الشرعية

يلوح ان م. لاموت معتمد العدلية التونسية رجل يكره المشاكلة والمطابقة بين الاسم والمسمى . فهو معين ليقوم على رأس الهيأة التي اقامها المجتمع لتوزيع العدل بين الناس وحماية الضعيف من ظلم القوى . ومن شأن ذلك ان تسير هذه الادارة في اعمالها على نهج العدل والانصاف في معاملة عموم موظفيها وعلى الاخص الضعفاء منهم

ولكن م. لاموت رجل « تربى » تربيته الادارية على يدي استاذه م. ديلا فهو لا يستطيع ان يخرج عن السنن التي سنها استاذه في معاملة مرؤوسيه . وفوق ذلك يكره ان يطابق الاسم المسمى . ويحب ككل اصحاب الفكرة الاستعمارية ان تظهر المؤسسات التونسية التي هي عنوان ذاتية البلاد في مظهر الضعف وعدم استطاعة اداء ماموريتها كما يجب . وكما تؤديها غيرها من المؤسسات التي انتصبت في البلاد بعد انتصاب الحماية . مثل العدلية الفرنسية . وغايتهم من ذلك ان يوجدوا في قلوب الاهالي نفرة من مؤسساتهم وهروبا منها الى المؤسسات المفتوحة الذراعين لاستقبال هؤلاء الهاربين النافرين

ولو بحثت عن كل حركة ياتيها القوم في ادارة العدلية وفي المحاكم الشرعية والعادية لرأيت انها تسير في هذا الاتجاه الى الغاية المذكورة . نعم ربما كان خط السير غير مستقيم نحو الهدف ولكنه يسير الى تلك الغاية رغم الالتواء والانجاد والاغوار التي يمر بها ورغم التظاهر ببراءة القصد والرغبة في الاصلاح والرقي

ابحث عن حالة قضاتنا ومرتباتهم والمعاملة التي يلقونها من ادارتهم وارهاقهم في العمل المضني المتواصل ثم ابحث عن حالة زملائهم في العدلية الفرنسية وقارن بين الحالتين فلا شك انك تخرج من هذه المقارنة في حالة ذهول مستمر .

وابحث عن مركز العدلية التونسية وعما لها من الاحترام والنفوذ وعما تحاط به من العناية واستجابة دواعي الرقي وحتى الاستقرار وقابل ذلك بما تجده العدلية الفرنسية في هذا الميدان فلا شك انك تخرج من تلك المقارنة بفكرة صحيحة ثابتة عن حقيقة مقصد القوم وما يتحينون الفرص لتحقيقه وادراكه

ولعلك اذا التفت الى المحاكم الشرعية وجدت الشواهد تقوم امامك من اول خطوة تخطوها في هذا الطريق . ولا سبب لذلك الا ان القوم يعدون هذه المحاكم محاكم استثنائية ويتمنون ان يقصر نظرها على قضايا الاحوال الشخصية فقط من زوجية ونحوها . وان يقع اخراج الاستحقاق من مشمولات انظارها . فهم يبذلون المساعي الحثيثة لمضايقة هذه المحاكم وتعكير جو حياتها اما بالاغضاء عن القذى والسكوت عن رفع الضرر وعن علاج الحالة وغير ذلك من الوسائل السلبية . واما بالوسائل الايجابية الخطيرة التي تحيط بحياة هذه المحاكم من كل جانب باسم الرقابة والارشاد وتكاد تقضي على وجودها لولا العناية السامية التي تحف بهذه المحاكم من قبل جميع الذين تربعوا على العرش الحسيني الرفيع العماد وفي مقدمتهم سمو اميرنا الجليل ابقاه الله

ومن جملة هذه الوسائل الايجابية الخطيرة ان وزارة العدلية صارت تتداخل في كل شيء حتى كادت ان تسلب وظيفة القاضي الشرعي اهم خصائصها وحتى صار ما هو من شؤون القضاء البحت يباشر مباشرة ادارية في ظلام « البيروات » ويقضى فيه « قضاء اداريا » لا مرافعة فيه ولا مراعاة لما تقضي به الاحكام الشرعية والاجراءات المسطورة

وبالامس القريب سلبت الوزارة العدلية المحاكم الشرعية النظر في محاسبة المقدمين على القصر تحت ستار الاصلاح وتلافي عجز هذه المحاكم الذي اضاع حقوق الايتام واذهب ثرواتهم . مع ان العجز في الواقع يرجع اكثره الى فقدان الوسائل التي يتمكن بها القاضي من اجراء مراقبته على المقدمين حق الاجراء وتنفيذ القانون الصادر في عام ١٩١٣ تنفيذا مستوفى يمكن معه ان تظهر نتائجه تمام الظهور وطالما طالب القضاة باسعافهم بمن يقوم بمساعدتهم على القيام بهذه المهمة من مامورين وكتبة وحتى اعوان ولكن وزارة العدلية لا تريد ان تعير اذنا صاغية لهذه الطلبات الصادرة عن حاجة ملحة وعن تأكد مصلحة العمل وعوضا عن سلوك هذا الطريق المعقول بادرت وزارة العدلية ـ او م. لاموت على الاصح ـ الى انتهاز فرصة التشكي العام من سلوك المقدمين والمطالبة بحماية القصر حماية فعالة ناجعة . فاحدثت قسم الاحتساب وانتزعت هذه المهمة التي لها مزيد تعلق بالنظر الشرعي من بين ايدي القضاة الشرعيين ووضعتها بين ايدي هذا القسم التي لم تظهر له اي فائدة تذكر اللهم الا زيادة اثقال كاهل ثروات القصر بمغرم جديد وهو معلوم الاثنين في المائة على ما يجري عليه الاحتساب بعد ما اعلن م. لاموت في المجلس الكبير ان تاسيس هذا القسم سوف لا يتسبب عنه احداث اي ضريبة جديدة يتحملها من يهمهم الامر

(البقية بالصفحة الرابعة)

الحكومة تسلم

لاجئين من الطرابلسيين

في الاسبوع الماضي اسلمت ثلة من اعوان الشرطة التونسيين الى اعوان الشرطة الايطاليين « كارابينيري » ثلاثة وعشرين رجلا من اخواننا الطرابلسيين وثياب الرابع والعشرين الذي مات في الطريق وما كادت الشرطة التونسية تنزع الاغلال من ايديهم حتى وضعت الشرطة الايطالية اغلالها على ظهر الباخرة الايطالية التي كانت تنتظرهم اذ ذاك على الرصيف التونسي وقد عزلوا ثلاثة منهم الى ناحية خاصة في الباخرة وجعلوا العشرين في مكان آخر تحت الحرس

عند ما كنا ببرج لوبوف تحت حراسة وخيام القبطان ماتيو وفرقته القومية التي يفاخر بها ويباهي بشدتها حدث بجهة من الحدود التونسية على مقربة من مركز سيناون التابعة للمنطقة الطرابلسية حادث صورته ان فرقة من جنود الصحراء الطرابلسيين دعيت لترك من طرابلس الى الحبشة للمشاركة في تلك الغزوة الاستعمارية وعند ما وصلت قرب سيناون ثارت على رؤسائها الايطاليين وسقط في هذه الثورة من سقط منهم وفر الجنود الطرابلسيون الثائرون الى التراب التونسي فتلقاهم حراس الحدود التونسية وانتزعوا سلاحهم ليسلموهم الى اقرب مركز من من مراكز الحدود التونسية حسب التراتيب المتعارفة منذ شبوب الحرب الطرابلسية مع الايطاليين الى اليوم ولكن فرقة من الحرس الايطالي لحقتهم وارادت استرجاعهم فامتنع الحرس التونسي من تسليمهم وحدثت على ما سمعنا من الاخبار مشادة تبودل فيها اطلاق الرصاص من الجانبين وجاءت طيارة ايطالية لانجاد الفرقة وقد قيل لنا انها القت قذائف على الحرس التونسي في التراب التونسي غير انها ارتدت مع من جاءت لنصرتهم الى وراء الحدود

وجيء باللاجئين الطرابلسيين ونجائبهم الى برج لوبوف كما جيء بجرحى الحادثة من التونسيين وقدمت على اثر ذلك لجنة عسكرية لاجراء تحقيق في الحادث وتحديد المسؤليات فيه ولا ادري على ما ذا اسفرت تلك التحقيقات انما الذي بلغني اذ ذاك ان اللاجئين الطرابلسيين قد اعيدت اليهم ابلهم واطلق سراحهم ودخلوا الارض التونسية آمنين لان البحث لم يثبت اداناتهم وان الذين تقع عليهم تبعة القتل من اللاجئين لم يؤت بهم الى برج لوبوف اذ ذاك بل فروا الى صحراء الجزائر وتغلغلوا في فضائها الاوسع

(البقية بالصفحة الرابعة)

الاصلاح الاداري

اصبح معدوم الاثر والعين

يوجد بين التونسيين اناس يحمدون الله ويشكرون المقيم العام الذي توفق لاصلاح الادارة التونسية وفتح ابوابها المغلقة ومكن التونسي من المشاركة في الوظائف واسترجاع ما فرط منها واستحوذ عليه الفرنسيون

ويوجد بين التونسيين اناس آخرون تلقوا الاصلاحات الادارية بمزيد السرور وتمنوا ان يجدوا فيها ما سمعوا عنها فاخذوا نصوص الاوامر وتلوها مرات عديدة خفية وجهرا وبحثوا عن الاصلاح المنوه بشانه وفتشوا عنه من البداية الى النهاية ورصدوه في الاسطر وفيما بين الاسطر ليغنموا به ويبشروا به مواطنيهم ويتحدثوا بالنعمة ويشكروا مسديها

هذه النصوص بيننا فاقرؤوها وحللوها وقولوا لنا هل اننا اسأنا فهمها ودعانا غرض النفس وحب الانتقاد لنكران الجميل ونفي الاصلاح ؟

قلنا ونقول ان التونسي لا ينتفع من نصوص م. قيون اكثر مما انتفع به من نصوص سابقيه م. منصرون وم. بيرتون الذين وافقا على مبدأ مشاركة الاهالي في الوظائف ولم يحققا حصول هذه المشاركة بالفعل ولم نرها تمت في الواقع

اقتضت الاوامر الاخيرة ان التونسيين يوظفون بسائر الوظائف غير الخاصة بالفرنسيين ويشاركون في المناظرات ويشغلون المناصب الشاغرة على نسبة الثلثين لهم والثلث للفرنسيين حتى يحصل التساوي بين العنصرين فاستعبدنا وقوع التساوي وتساءلنا كيف تراعى نسبة الثلثين والثلث وقلنا « قد احتوى البلاغ (السفيري) على اشكال وغموض من هذه الناحية ربما يؤدي الى نقض نسبة الثلثين والثلث التي جعلتها الحكومة اعظم ترضية قدمتها للتونسيين »

واليوم زال الاشكال واتضحت الحقيقة المؤلمة بفضل مساعي الموظفين الفرنسيين الذين ساءهم التساوي وتشاءموا من اصلاح حال التونسيين فذهبوا الى المقيم يسألونه عن نواياه ويطلبون شرح ما غمض من نصوصه ملاحظين على الخصوص ان نسبة الثلثين لا يمكن احترامها مع وجود المناظرات التي يشارك فيها العنصران اللهم الا اذا جعلت لكل عنصر مناظرة خاصة به وبعدوقوع المناظرتين تاخذ الادارة من الفائزين هنا وهناك العدد الذي تحتاجه من الموظفين مع مراعاة نسبة الثلثين منا والثلث من الفرنسيين وبذلك تعدم نتيجة المناظرة وتقدم جنسية الموظف على قيمته العلمية ومواهبه

فاجاب المقيم ـ على ما نقله عنه الموظفون والجرائد ـ ان المناظرات تبقى هي المعيار الوحيد للمترشحين للوظيف وان هذه المناظرات يشترك فيها العنصران وان الادارة لا توظف الا من اهلته قيمته الخاصة بقطع النظر عن جنسيته وللتونسيين ضمان في وجود تونسيين مثلهم بين اعضاء لجنة المناظرة والسلام

فما هي الفائدة من اشتراط نسبة الثلثين والثلث بل هل بقي منها شيء يذكر بعد ما قضى عليها المقيم نفسه بصريح عبارته وواضح تاويله

الحقيقة ان المقيم تعرض في حديثه الى هذه النسبة البالية وذكرها في شأن الموظفين المعاونين قائلا انها تراعى في نظره عند استخدام هؤلاء فقط لان استخدامهم يقع بدون مناظرة ولو وقف هنا المقيم لقلنا وعد بالف ووفى بواحد ولكنه بخل حتى بالواحد في آخر الامر حيث قال انه يود ان يكون توظيف المعاونين في المستقبل بطريق المناظرة واذا تم ذلك فلم يبق من نسبة الثلثين والثلث لا الاثر ولا العين وتصبح بلاغات السفارة واوامر التسوية بين العنصرين في الوظيف مواعيد عرقوب واضغاث احلام

ومما يزيد الحالة خطورة بلاغ الموظفين للصحف الذي جاء فيه ان المقيم لم يقتصر على التصريح ببيانات تقضي على جوهر اصلاحاته وتعقمها من الفائدة المنتظرة للتونسيين عقما بل نسبوا اليه انه خط بيده تلك البيانات الاسيفة بعد ما فاه بها امام زائريه

فهل يجدر بنا ان نتعامى عن الواقع ونهتف لاصلاح لاوجود له في نصوص لا تقتضيه وفي نظر مقيم ينفيه ولا نرى له اثرا الا في مخيلة اولائك الذين يظنون خيرا بما تفعله الحكومة وبما لا تفعله ويؤمنون برجالها ايمان الجهال بكرامة بعض الدراويش

ذلك ما تجنباه ببيان موقفنا امام الاصلاحات ونقدها نقدا نزيها محاذرة من ان يقال ان الفكر العام التونسي اصبح لا يفرق بين الخيط الابيض والاسود

عبد الحق

حكم ...

واخيرا صدر الحكم في محكمة سوسة الفرانساوية في قضية الحنساوي الذي قتله عون الجندرمة بقفصة باطلاق رصاصة من مسدسه عليه وصورة هذا الحكم براءة القاتل من جريمة الاعتداء وتعمد القتل واعتباره في حالة دفاع شرعي وحمل المصاريف على اهل القتيل

وبدون ان نتحدث الآن عن حيثيات هذا الحكم ومستنداته نقول ان تاثيره على الفكر العام كان تأثيرا سيئا لابعد حد لانه لم يكن ينتظر من المحكمة ان تبرئ ساحة القاتل بدعوى انه كان في حالة دفاع شرعي وان حياته كانت في خطر من رجل مغلول اليدين ولا سلاح عنده بينما العون يحمل من السلاح وقوة السواعد وحرية العمل بها ما يجعل الخطر على حياته ابعد عليه من نجوم السماء

ولكن المحكمة اعرضت عن كل هذا وقدرت الظروف تقديرا لم يكن منتظرا كما قلنا . ومهما كان الحكم العدلي محترما فاننا نرجو ان يكون تقدير محكمة النقض والابرام غير تقدير محكمة سوسة مزيلا لما احدثه الحكم وموقف وكيل الدولة قبل صدوره من تاثير.

الكيد الاستعماري في التعليم

(بقية ما بالصفحة الاولى)

اي اقل من الاعتمادات الازمة لمشروع م. قو ٤٧ مليون فرنك. وانه اذا اريد تنفيذ المشروع الكامل على ١٠ سنوات او ١٥ سنة او ٢٠ سنة فلا يلزم لذلك الا اضافة ١٢ مليون او ٨ ملايين او ٦ ملايين سنويا على الميزانية الاعتيادية لادارة المعارف .

كما ان الزميلة الشقيقة كشفت الغطاء عن المرامي الاستعمارية التي انطوى عليها هذا المشروع مما لم يستطع م. قو نفسه اخفاءه تماما ولكنه اجمله في اسلوب ظاهره مطمح مشروع لكل فرنسي يريد التعريف بوطنه وبمفاخره ونشرها في عموم الاوساط حتى يزرع محبة بلاده في القلوب . ولكنا اذا معنا النظر الى حقيقة المشروع نجده برنامجا كاملا للتغلغل في احشاء البادية ولتعمير البلاد بالمعمرين من صنف جديد ولتكوين الوسائل اللازمة لتنفيذ سياسة الاندماج واقامة هيكل البلديات البرية في طول البلاد وعرضها ثم القضاء بعد ذلك على مشخصات الذاتية التونسية بسهولة تامة . وهل ادل على ذلك من التعريف الوارد في منشور م. قو لما مورية مدير المدرسة البدوية الذي يصرح فيه بان «مدير المدرسة في هذا المشروع له وظيف يجاوز حدود الميدان . فلا يقتصر واجبه على تسيير المعلمين والعملة المعلمين بل يجب عليه ان يكون المستشار لجميع الناس . فهو احسن من غيره في ذلك المكان ليقوم بواجب التعريف بفرنسا في وجهها الحسن العادل الكريم . ولذلك يجب ان يقع اختياره من بين المعلمين الذين قد تهيأوا من قبل لهذا الوظيف بصورة خاصة»

وعلى هذه القاعدة الاساسية التي يقوم عليها مشروع م. قو فان هذا الوظيف سيكون لا محالة وقفا على الفرنسيين لا امل للتونسيين فيه . فهو من وظائف «النفوذ» حسب التعبير الاداري السابق في عهد م. بيرتون . ومن وظائف «المراقبة والارشاد» حسب التعبير الاداري الحديث فالمساواة التي تحدثوا عن قرب ظهورها للعيان بين التونسي والفرنسي في ميدان الوظائف سوف تكون كالمساواة التي كان يتطلبها القرد حينما اقبل عليه المتخاصمان طالبين منه ان يقسم بينهما قطعة الجبن في تلك الحكاية الطريفة المشهورة

وبعد هذه الملاحظة العريضة ننتقل بالقارئ الكريم الى البرنامج البديع الذي اعده م. قو لهذا النوع من التعليم . والذي يبين بصراحة انه ليس المقصود منه نشر الثقافة العامة وتمكين كل فرد من حقه في التعليم بل انه يرمي الى تعليم سكان البادية «كيفية استثمار ما عندهم من وسائل العيش او ما يمكنهم ان يحصلوا عليه (فيما اذا كانوا فقراء لا يملكون شيئا الا سواعدهم) ليستطيعوا تحسين حالتهم ويجتنبوا المجاعة على الاخص » اي يكونوا كالسوائم تعمل لتعيش لا اقل ولا اكثر وتستطيع ان تكسب وسيلة عيشها حتى لايكون « سيدها » ملزما باعاشتها حينما تعود المجاعة الدورية التي الفت البلاد واقلقت « السيد » لانها تضطره ان ينفق شيئا في سبيل مقاومتها من المال الذي اعده لينفق منه على استكمال اسباب الرفاهية له

وقد احتوى هذا البرنامج على تعليم عربي وآخر فرنسي فاما العربي فيحتوي على حفظ جزء صغير جدا الى حد لا يذكر من القرءان العظيم. وعلى قراءة وكتابة فقط . واما الفرنسي فيحتوي على اشياء متعددة : لغة . وقراءة وكتابة . ومبادي اولية للحساب (العمليات الاربع) تربية بدنية واصول الصحة . دروس قراءة مشتملة على معلومات جغرافية ومعلومات مقتبسة من تاريخ فرنسا

وبقطع النظر عما في هذا البرنامج من عدم مساواة بين شقيه وهضم لحقوق اللغة العربية ودين البلاد وتاريخها فانا اذا نظرنا الى نتائج التعليم الموجود اليوم في المدارس العربية الفرنسية نجد انه يستحيل تنفيذ برنامج هذا التعليم على ما فيه من نقص واجحاف في ثلاث سنوات .

ثم ان م. قو يقول انه بعد هذه الثلاث سنين تجري مناظرة بين تلامذة المدارس البدوية لانتخاب اصحاب المواهب من بينهم والترقي بهم الى مزاولة التعليم العام . اما الآخرون «فيكفيهم» تتبع دروس التعليم البدوي العملي بصورة ابتدائية جدا مدة عام او عامين

ويظهر انه ما دامت المسالة مسالة « امكان» فان ضيق المدارس ايضا سوف يضطر م. قو الى التخلي عن هذا القطيع من الحملان وتركه لا الى هؤلاء، ولا الى هؤلاء.

ولنفرض انه لا يتخلى عنهم ويستطيع ان يمنحهم هذه الدروس العلمية البسيطة كما يسميها . ثم لنساله كيف يستطيع ان يحمل تلميذا بسيطا جاهلا لا يفقه للحياة معنى ولا يتجاوز سنه ثماني سنوات على تعلم استعمال الالات تعليما تطبيقيا مهما كان بسيطا وتعلم «صناعة العمل اليدوي الفلاحي حتى يمكن له اجراء تصليحات بسيطة مثل اصلاح يد خرباشة مثلا» الى غير ذلك من المواد المشابهة لذلك .

وهل في امكان الطفل في هذا السن وحتى في سن العاشرة بعد قضاء عامين في هذه الدراسة العملية ان يستثمر ما تلقاه من المعلومات مثل اصلاح يد خرباشة وان يستعمل الآلات الازمة لذلك التي تفوقه طولا ووزنا

ولنفرض كذلك انه تعلم وانه قادر على هضم هذه المعلومات والانتفاع بها فهل يقدر بعد ذلك وهو في سن العاشرة على خوض غمار الحياة العملية وتطبيق ما تلقاه من المعلومات العملية . انا نجد في قرارة نفوسنا ان هذا من قبيل المستحيل تقريبا . ونظن ان م. قو نفسه يشاركنا في هذا الاعتقاد ويتحقق سوء النتيجة في دخيلة نفسه ولكنه لا يريد من المشروع نشر التعليم مهما كانت الصورة التي هو عليها فان برنامج السنوات الثلاث الاولى بالرغم من عدم ملائمته لسن التلميذ ناقص الى حد فاضح ولا يمكن ان يكون الا امين داخلهم الغرور فخرجوا عن بيئتهم التي كانوا فيها واصبحوا مذبذبين يعيشون على الهامش عيشا لا نفع فيه لذويهم ولا لباديتهم . وسوف يدعوهم الغرور الى التمرد على بيئتهم وهجرة البادية الى المدن ليقعوا فريسة للبطالة والتشرد والفقر وهناك التعاسة والشقاء والفوضى والاضطرابات تقع فيها البلاد وتتفكك فيها عرى وحدة الامة وتفسد معنوياتها وتنحدر في طريق الفناء

وهذا هو مراد اساطين الاستعمار وهذا هو ما يرمي اليه م. قو . وعند ذلك تجد سياسة الاندماج الطريق سهلا معبدا الى النجاح ويرسخ قدم الاستعمار ويتغلغل في احشاء البلاد.

عجائب المخلوقات

مدير الاوقاف وانصاره

يتذمر السيد مدير الاوقاف من الانتقادات الصحافية على تصرفاته ومواقفه امام الاضرار التي لحقت في مدته اوقاف المسلمين ولم تتناول الصحافة الحديث عن حياته الخاصة ولم توجه النظر الى مجرد ذاته ولو ان مدير الاوقاف قد فتح باب الاشتغال بشخصه على مصراعيه لما اوعز لمن حوله بالكتابة ثناء عليه وبث الدعوة له في الصحف سواء بمناسبة ردود على الانتقاد او بمناسبة ابسط واحقر الاعمال التي تتم على يده كاصلاح مسجد وتجديد بناية وغير ذلك وان كنا نفهم الداعي لهذا التبجح عندما تنتقد الصحافة اعمال المدير فانا لا نرى له موجبا ولا مبررا عندما كانت الصحف لا تنتقد ولا تلوم فمدح الفرد لنفسه مجلبة لذمه عند من لا يعترف له بالفضل وترميم على الفكر العام ومحاولة التاثير على الحكومة لمنافع خاصة ولو كان المادح موظفا يتطلب العطف والجزاء لقلنا بعض الشر اهون من بعض اما ومدير الاوقاف يلتمس المدح من ذوات الاستعمار وارباب التفوق الفرنساوي فتلك مصيبة اعظم لو تبصر المدير لها لفضل الذم على المدح خصوصا والمادح صاحب جريدة « البروقري دي تونيس » م. بوباك ذلك الرجل الذي امتاز بالعداء للقضية التونسية والذي باشر اخيرا تقويم املاك الجمعية بصفة خبير ولا شك ان الجمعية لم تنتفع بتقويمه ولكن مديرها فاز بمدحه .... ابتغاء لوجه الله الكريم

في مدارج العرفان

فاز في امتحان الجزء الاول لشهادة الباكالوريا الشاب المهذب السيد سعيد نجل الفاضل المحترم السيد الطاهر المنستيري شقيق مدير هذه الجريدة . فسر لذلك اهله واصدقاء عائلته واقبلوا على والده المحترم يزفون له جميل التهاني ويتمنون اصدق التمنيات للفائز في حلبة هذا الامتحان الشاق خصوصا في هذا العام

كما فاز في امتحان الشهادة الابتدائية الشاب اللطيف السيد عبد الله المنستيري التلميذ بالمدرسة الصادقية ونجل الفاضل المحترم السيد احمد المنستيري ابن عم مدير هذه الجريدة

ونحن بدورنا نقدم تهانينا للشابين الفائزين ولوالديهما المحترمين ونتمنى لهما التدرج في مدارج العرفان وتوالي النجاح والتوفيق والمستقبل الباسم السعيد

جمعية الدفاع

عن حقوق ارباب الشعائر

جاءنا ما يلي :

توجه دعوتها العامة الى كافة ارباب الشعائر بالمعاهد الدينية للحضور بقاعة الجمعية الخلدونية يوم الجمعة ٢٥ جوان الجاري على الساعة الخامسة مساء وذلك لانتخاب المجلس الاداري .

هلموا جميعا ولا تتاخروا عن الحضور في الوقت المعين .

بالنيابة عن اللجنة الوقتية
الطاهر بسيس

حفلة خيرية بماطر

توفقت جمعية قدماء المكتب العربي الفرنسي بماطر الى الاستعداد لاقامة حفلة تمثيلية شيقة على مرسح بلدية ماطر خصصت ريعها لفائدة الفقراء، من تلاميذ المكتب المذكور

وقد وقع اختيار الجمعية على رواية

الشعب والقيصر

تلك الرواية التاريخية الخالدة التي تعد من آيات التأليف التمثيلي الرائعة لحسن سبكها ولما احتوت عليه من مواقف حماسية تذكي الشعور وتهذب الاحساس

وقد استعدت الجمعية لتمثيل هذه الرواية بواسطة فرقتها التمثيلية المؤلفة من اعضائها استعدادا عظيما يبشر بالنجاح خصوصا وان بطلة جمعية الاتحاد المسرحي سوف تشارك في احياء الحفلة التي ستقام يوم السبت القبل ٢٦ جوان الجاري على الساعة التاسعة مساء بالتدقيق

وانا لا نشك ان سكان بلد ماطر سوف يقابلون هذه العواطف النبيلة التي اظهرها اعضاء الجمعية بالاقبال على الحفلة والمشاركة في هذا المشروع الخيري الذي يستحق كل تعضيد وتشجيع

مدير الجريدة وصاحب الامتياز
محمد المنصف المنستيري
مطبعة ـ الارادة ـ تونس

امر ٧ فيفري ١٩٣٦

ما زال حيا يرزق

صدر اواخر ايام بيرتون امر ضرب اللغة العربية ووظائف القلم العربي في الصميم فقامت البلاد رغم انها كانت تحت اشد اثقال الضغط والارهاق بالاحتجاج والاستنكار وضحت في هذا السبيل بنفر من اعز ابنائها بين سجين ومنفي ومكث الجامع مضربا عن التعليم مدة شهرين الى ان قدم المقيم الحالي واصدر وعده بالنظر في مسألتنا نظرة تعقل وانصاف ثم صدر بلاغ سفيري متضمنا لبعض وظائف لا يشترط فيها معرفة اللغة الفرنسية بتاتا وتاخير تطبيق الامر المذكور في اخرى مدة سبع سنوات . وقد كان من جملة ما صرح به من الوظائف التي لا تشترط فيها اللغة الفرنسية وظيف العمال وما يتصل به . ولكن عندما صدر اخيرا القانون الاساسي لنظام هذا الوظيف ومقدماته وما يجري فيها من المناظرات ما راعنا الا وقد اشترط في مواد المناظرة اللغة الفرنسية فعجبنا لذلك وقلنا كيف ينقض المقيم اليوم ما كان غزله بنفسه امس ؟ وتطرقنا الشكوك وقلنا ان البلاغ الذي صدر يومئذ انما كان ذرا للرماد في العيون وتمويها على الامة . والا فبماذا يفسر هذا التضارب بين البلاغ السفيري المومأ اليه وبين الامر العلي الجديد ؟ حقيقة ان الامر خطير ولا نظن الامة تسكت عنه اذ ذلك يؤدي لا محالة الى القضاء على التعليم العربي ومستقبل ابناء الجامع الاعظم الذين ضحوا في العام الفارط باوقاتهم العزيزة وحرية بعضهم الذين سجنوا وصدرت عليهم احكام قاسية حتى حصلوا على ذلك البلاغ المطمن . واذا نقض البلاغ في هذه الجزئية فمن يضمن لنا عدم نقضه في كل ما جاء به فلتنظر الحكومة في الامر مليا ولتعالج الموقف بحكمة واخلاص ولا تظن ان ابناء الجامع لا يقومون بعمل في هذا الصدد حيث في بقائهم مكتوفي الايدي قضاء عليهم وعلى الكلية وموت تدريجي ونطلب من اميرنا المحبوب ان يصدر امره المطاع بازالة المادة الفرنسية من المناظرة او تخصيصها بمن يحمل شهادة البكلوريا دون الحاملين لشهادة التحصيل على ان يختبر هؤلاء في اللغة العربية لا غير . والا يكون اعتبار ان المتحصلين لهم الحق في المشاركة بهذه الرتب ضرب من العبث والاستهزاء اذ قلما تجد فيهم من يحسن اللغة الفرنسية معرفة تمكنه من النجاح وان يكون على قدم المساواة مع الحامل لشهادة المدارس الثانوية ان لم نقل انه معدوم في وسطنا الزيتوني . كما نلفت نظر ارباب الصحف ان يعطوا الموضوع حقه ويقفوا موقفا محمودا لمعالجة هذه المشكلة حتى يخدموا بذلك لغتهم وبلادهم عموما وكعبة الشمال الافريقي خصوصا ـ وربما يقال ان معارف بسيطة باللغة الفرنسية تكفي كي تمكن للانسان المشاركة والقبول ومعلوم ايضا ان ذلك ليس مضمونا بل لا بد ان يقع التوسع فيه مع ممر الايام فالواجب والاليق غلق هذه الهاوية والبر بما وعد به المقيم العام واصدر فيه بلاغه سنة ١٩٣٦ حتى تبقى الثقة مستمرة فيما يذيعه ويصرح به

زيتوني

عدد الطبع ٤٥٠٠

التاريخ لا يظلم احدا

ليس التهجم الذي وقع هذه الايام بتهجم على اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري فقط . بل هو تهجم على التاريخ والواقع والحقيقة المسجلة في بطون الكتب من اقلام لا يمكن ان تتهم ابدا بموالاة اللجنة التنفيذية للحزب

فقد قيل ان بلاغ ٢١ فيفري سنة ١٩٢٥ انما هو تألب ضد المرحوم محمد علي زعيم جامعة عموم العملة التونسية وقتئذ ورفاقه الذين كانوا في السجن وقتئذ بتهمة التآمر ضد امن الدولة الداخلي . وهو في الوقت نفسه تضحية بجامعة العملة التونسية في سبيل ارضاء الشماليين لا يمكن ان يقع العود اليها . والمناورة التي نجحت في سنة ١٩٢٥ لا يمكن ان تنجح في سنة ١٩٣٧

وبما ان حديث هذا البلاغ قد لاكته ألسن عديدة بقصد سيء او بدون قصد . وكان اكثر من تعرض له يغفل عن استعراض ظروف الحالة الراهنة وقتئذ ولا يريد ان يرجع لوقائع تلك الايام جهلا منه بها او تجاهلا لها . فقد رأينا ان نأتي على بسطة في الموضوع نكشف بها الحقيقة كما هي لكل ذي عينين ونود ان يقدر موقف اللجنة التنفيذية وقتئذ تقديرا مبنيا على الانصاف دون نظر للاغراض التي تعمي الابصار وتنكر الحقائق في وضح النهار

١ واول حقيقة نريد ان نضعها في الاذهان هي ان الحركة النقابية التونسية الخاصة انما انبثق فجرها على ايدي رجال الحزب الحر الدستوري ودعاته وانصاره وان المرحوم محمد علي نفسه قد وجد من هؤلاء العون والمساعدة التامة مادية وادبية على تكوين جامعة عموم العملة التونسية ونشر دعايتها في العاصمة وفي الآفاق . مما نستطيع معه ان نقول على وجه تقرير الحقائق المجردة انه لولا هذه المساعدة مع نشاطه للعمل ماكان ينجح في دعايته ذلك النجاح الباهر في وقت وجيز

ولقد صادف قيام هذه الحركة النقابية التونسية ان وقع ايام انتصار الكتلة الشمالية في الانتخابات التشريعية الفرنسية الواقعة في ماي سنة ١٩٢٤ وقيام الحكومة الراديكالية وقتئذ برئاسة م. هيريو وبمساندة وتاييد الاشتراكيين الذين كانوا في موقف المتسيطر في حظوظ الوزارة وفي حياتها بسبب ذلك التاييد الذي كان لا بد لها منه

٢ وكان م. هيريو بصفته رئيسا للحكومة ووزير الخارجية فيها قد شكل لجنة للنظر في الاصلاحات التي تريد احزاب الكتلة الشمالية اجراءها في تونس استجابة لنداء الحركة السياسية التونسية وانجازا للوعود التي قطعتها للوفود التونسية تلك الاحزاب ايام وقوفها موقف المعارضة في عهد حكومات الاتحاد الوطني وكتلة اليمين . وتشكلت لجنة الاصلاحات فعلا تحت رئاسة م. هيريو نفسه وكان م. جوهو زعيم حركة العمال الفرنسية اظهر عضو فيها بل هو العضو المعتمد صاحب القول الفصل فيما كان يعرض للبحث

وكان رجال الاستعمار وانصار الرجعية والتفوق وفي مقدمتهم م. سان المقيم العام في تونس وقتئذ يسعون بجميع مجهوداتهم ـ كما هي العادة وكما نرى مثله اليوم ـ لعرقلة مساعي الاصلاح وافساد الجو المحيط باللجنة والتاثير على افكار رجال اللجنة باثارة المخاوف في وجوههم حتى لا تكون نتائج بحث اللجنة الا كما يريدون : تعزيز لمركز الرجعية وتاييد على طول الخط للميز والتفوق وقضاء على كل اصلاح يستفيد منه التونسيون

في مثل هذا الوقت ظهرت حركة الجامعة التونسية للعمال واشتد ساعدها حتى تأثر لذلك مركز الجامعة الفرنسية وتضعضع نفوذها الذي يقوم عليه نفوذ الشعبة الاشتراكية في تونس ورأى زعماء الاشتراكية هنا ان وجود هذه الجامعة فيه الخطر كل الخطر على وجودهم كحزب سياسي فخشوا عواقب هذه المزاحمة ازاء احزاب اليمين وما ينتج عنها من ضياع نفوذهم على كتلات العمال فاندفعوا اندفاعا شديدا في محاربة الجامعة التونسية ومحاولة القضاء عليها مهما كانت الوسائل . واستقدموا زعيم العمال في فرنسا م. جوهو نفسه للاستعانة بنفوذه على الحكومة الفرنسية كصديق لرئيسها م. هيريو وكعضو معتمد في لجنة الاصلاحات فلم يغن عنهم قدوم جوهو شيئا فانه اجتمع بالعمال التونسيين وزعماء الجامعة التونسية وخطب فيهم داعيا لوجوب الاتحاد ضمن دائرة الجامعة الفرنسية . فرد عليه زعماء الجامعة التونسية مبينين له انهم كانوا يلاقون من الجامعة الفرنسية معاملة غير قائمة على الانصاف والمساواة بل قاعدتها الميز والتفوق للفرنسي خصوصا ولغير المسلم عموما والهوان والمعاملة بالدون للتونسي المسلم .

واكدوا له ان حركتهم بعيدة كل البعد عن السياسة وعن التعصب الديني والملي وانها مسايرة لقواعد دستور العمل الدولي وهي تقبل بكل سرور كل من ينخرط في سلكها بقطع النظر عن دينه وجنسه . واعلنوا له اخيرا انهم لايتحولون عن سيرهم ولا يتخلون عن حركتهم ولا يبغون بجامعتهم بديلا

فلما رأى م. جوهو انه اخفق تماما في ارجاع العمال التونسيين الى حظيرة جامعته اظهر في خاتمة الاجتماع المذكور مزيد الامتعاض وفاه بكلمات حملها حاضرو الاجتماع على معنى التهديد ثم خرج مغاضبا من قاعة الاجتماع

ومنذ ذلك الوقت اشتدت الحملة المزدوجة على جامعة عموم العملة التونسية . وانتهز اصحاب رؤوس الاموال وانصار الرجعية والتفوق فرصة غضب الاشتراكيين في تونس وزعيم جامعة العمال الفرنسية وعضو لجنة الاصلاحات والعضد المتين لرئيس الوزارة م. هيريو لا ليضربوا جامعة عموم العملة التونسية فقط ويقضوا على حركة العمال التونسيين التي اقضت مضاجعهم . بل ليقضوا على الاصلاحات التي اعتزمت حكومة هيريو انجازها وقتئذ على طريق لجنة الاصلاحات . فاثاروا الخواطر بمختلف الوسائل واستطاعوا ان يصلوا الى حد التاثير على م. هيريو نفسه بايهامه ان في حركة الجامعة التونسية يدا اجنبية تعمل ضد فرنسا . وان هذه الحركة ما هي الا حركة قائمة على التعصب الملي وعلى بغض الاجانب ومحاولة القاء الفرنسيين في البحر . وانه قد هيئت وسائل العمل بمعاضدة الشيوعية ـ التي كانت وقتئذ عدوة للحكومة الشمالية ـ ولم يبق الا التنفيذ وهو ما شرع فيه بواسطة الاعتصابات التي قامت وقتئذ في حمام الانف وغيرها

فارتاع رئيس الوزارة م. هيريو وتأثر من وصول الحالة الى حد خطير على ما صور له ووصل به الامر الى ان صرح بتصريحات سيئة جدا ضد الحركة التونسية قاطبة وذلك على منبر الخطابة بمجلس الامة ولقي استحسانا عظيما من سامعيه وتحرجت الحالة الى حد ينذر بشر مستطير واتضح في الافق السياسي ان عمل لجنة الاصلاحات الذي كان يرجى منه بعض الفائدة على الاقل للبلاد قد ذهب في خبر كان بل ربما انقلب اضرارا خطيرة متوقعة بين عشية وضحاها بسبب غضب م. جوهو وبقية زعماء الاشتراكية هنا وفي باريس وتنقلهم من موقف التاييد الى موقف العداء الصريح

هذه هي الحالة السياسية وقتئذ وهذه هي الظروف التي كانت سائدة على الموقف قبل اجتماع يوم ٢١ فيفري الذي ضم رجال الحزب ورجال المجلس الكبير وجماعة الاصلاحيين مع زعيم الاشتراكية في تونس . وصدر عنه ذلك التصريح المشترك الذي اشرنا اليه في طالعة هذا المقال

٥ وقد كانت الدواعي التي دفعت الى هذا الاجتماع لا تخرج عن توقع الخطر وتوقع خيبة الآمال في لجنة الاصلاحات وهو ما بدأ فعلا يظهر للعيان بالقاء القبض على زعماء العمال التونسيين وبتقهقر اعضاء لجنة الاصلاحات في تصريحاتهم الى موقف لا يتوقع منه الا زيادة الاغلال التي تقيد التونسيين فسعى الساعون الى عقد هذا الاجتماع الذي يجمع بين جميع النزعات السياسية التونسية وبين زعيم الاشتراكية . فالاولون يهمهم ان يطلق سراح زعماء العمال التونسيين وان يلغى تتبعهم بتهمة المؤامرة . وان تعود لجنة الاصلاحات الى خطتها الاولى والاشتراكيون ايضا يهمهم القضاء على نفوذ الرجعية الذي استفحل امره في البلاد . كما يهمهم ان يعود العمال التونسيون الى حظيرة الاتحاد مع زملائهم الفرنسيين داخل نطاق جامعة عموم العملة الفرنسية

ولما عقد الاجتماع المذكور في دار السري الماجد الوطني الغيور السيد علي كاهية كانت المناقشة تدور حول ما يهم كلا الطرفين ووسيلة التوفيق بين الرغبتين التونسية والاشتراكية . وبعد جدال طويل حول ما كان يتشكى منه العمال التونسيون من المعاملة المجحفة التي كانوا يلاقونها من جامعة عموم العملة الاشتراكية والضمانات التي يجب ان يجدوها لمعاملتهم على قدم المساواة مع العمال الاروبيين فيما لو تبين لهم ما في رجوعهم الى هذه الجامعة من فائدة لهم ولقضية العمال عموما ضد القوات الرأسمالية المتنمرة ؟ تلقى التونسيون من زعيم الشعبة الاشتراكية بتونس وعدا قاطعا صريحا بان اول نتيجة لعودة العمال التونسيين الى الاتحاد والتآلف هي اطلاق سراح المرحوم محمد علي ورفاقه والغاء التتبع المفتوح ضدهم بتهمة المؤامرة بفضل تداخل فعال من قبل م. جوهو لدى رئيس الوزارة م. هيريو . وكذلك تصفية الجو السائد على عمل لجنة الاصلاحات واعادتها الى خطة السير الملائمة للتونسيين

وفي مقابلة هذا الوعد قبل التونسيون بان «ينصحوا» العمال التونسيين «مجرد نصيحة» بالانضمام للجامعة الاشتراكية مع التصريح الذي يكاد يكون جليا اتم الجلاء بان العمال احرار في اتباع النصيحة لانهم ليس لهم سلطة مباشرة عليهم .

وانما للفائدة ننشر هنا نص القرار الذي وافق عليه المجتمعون ونشروه في الصحف العربية . وهذا هو :

«ان الكاتب العام لجمعية اتحاد النقابات استدعي لحضور الاجتماع فلم يخف عنه العواقب الوخيمة التي تنجم من وجود جامعة العملة التونسية تجاه اتحاد النقابات الاممية العامة وبين الفائدة التي سيحصل عليها العملة التونسيون من عدم قطع الوحدة

وبعد المناقشة وتبادل الآراء قرر الجمع مع تصريحه بانه ليس له سلطة مباشرة على العملة لكنه عزم على استعمال قوة نفوذه بواسطة الصحافة والقول على نصح العملة التونسيين بالانضمام لجامعة اتحاد النقابات حتى تتم بذلك المشاركة في ميدان العمل»

ونلاحظ للقراء ان اللجنة التنفيذية كانت على اتفاق مع خلفاء المرحوم محمد علي على زعامة الجامعة التونسية . في الدخول مع الاشتراكيين في المفاهمة حول كيفية الاتحاد وشروطه واطالة امرها من دون تقيد بشيء ريثما يتبين صدق هؤلاء الاشتراكيين بانجاز الوعود التي قطعوها على انفسهم في الاجتماع المذكور

كما نلاحظ للقراء ايضا ان خطة الحزب كانت وقتئذ تعتمد على سياسة المشاركة وعلى التعاون بالاخص مع الاشتراكيين وتنشد تاييدهم خصوصا وتاييد مختلف الاحزاب الشمالية عموما . ولم يتغير رجال الحزب على الاشتراكيين في تونس ولم يترصدوا لهم ولم يحملوا عليهم الحملات الشعواء في الجرائد الفرنسية التي اصدرها الحزب الا عند ما تبين موقفهم الاستعماري في قضية جامعة عموم العملة التونسية وفي قضية لجنة الاصلاحات ونكوصهم على اعقابهم في انجاز الوعود الصريحة التي قطعوها في ذلك الاجتماع . ومنذ ذلك الوقت ايضا بدأ الحزب حملته الكبرى على سياسة المشاركة وانتهى به الامر الى ان قرر صراحة في مؤتمره المنعقد في ماي سنة ١٩٣٣ قراره المشهور ضد هذه السياسة واعلانه للملأ فشلها وخيبتها التامة التي لارجاء بعدها

فاين هذا الموقف المشرف الذي لم يراع فيه اي اعتبار غير المصلحة العليا للامة وتوسيت فيه الاحقاد والامور الشخصية عندما وقع الشعور بالخطر الذي يهدد الوطن . اين هذا من موقف من يصرح في عام ١٩٣٧ لا في عام ١٩٢٥ ـ اي بعد تبين نوايا الاشتراكيين وبعد قرار مؤتمر الحزب العام سنة ١٩٣٣ الذي ينادي بخيبة سياسة المشاركة خيبة فاضحة ـ بعد كل هذا يصرح بما نصه حرفيا :

« اني لست موافقا بتاتا على موقف السيد القناوي . واني ارى مناسبا ان يقع تطبيق القوانين الجديدة الاجتماعية الفرنسوية على العمال التونسيين المستخدمين بالمعامل والشركات الكبرى كخدمة المناجم مثلا وعمال الرصيف وعمال شركة السكك الحديدية والترامويات وغيرها . ان مصلحة هؤلاء العمال توجب عليهم الارتباط في هيئة كبرى مصدرها في فرنسا . لان عملهم ورغائبهم هو نفس عمل ورغبات زملائهم بفرنسا . ولقد شاهدنا مثالا من هذه الرابطة عند ما اعلن عمال الرصيف والسكك الحديديه والمناجم التونسية الاضراب عن العمل فانهم لم يقوموا اذ ذاك بصورة اجمالية الا بتكرير طلبات زملائهم الفرنسويين . اذن فعندما يريد السيد القناوي ان يجمع حوله جميع النقابات بلا ميز بينها فقد ضل الطريق » الى آخر ما نشرته رصيفتنا «الزهرة» الغراء مترجما عن الفرنسية في عددها الصادر يوم ٤ افريل الفارط

هذا ما نريد ايضاحه احقاقا للحق وابطالا للباطل واثباتا للتاريخ الذي يضم كل شيء بين طياته ولا يظلم احدا

الاتحاد الدفاعي

عن الشبيبة المدرسية

المركز الوقتي نهج باب سويقة عدد ١١٦

حضرة المفضال السيد مدير جريدة الارادة الفيحاء دام مجده

اما بعد فلما لكم من الفضل على المشاريع العامة الخيرية نرغب من جنابكم نشر ما ياتي بيانه بصحيفتكم ولكم مزيد الشكر سلفا

في ٢٧ من الشهر الجاري على الساعة العاشرة صباحا اجتمع بالمحل الكائن بنهج باب سويقة عدد ١٣٢ جم غفير من اولياء تلامذة المدارس الابتدائية للنظر فيما يتعلق بحالة التعليم على اختلاف انواعه وشكلوا من بينهم لجنة وقتية للدفاع عن مصالح ابنائهم الحقة وهي تتركب من السادة

عبد العزيز سلام

حسن بن خامسه

الطاهر بو شبة

حمادي المزوغي

محمد السخيري

عبد الرحمن محي الدين

محمد فتوح

عبد السلام بن علي

وهاته بدورها تعهدت بتحرير تقرير وتقديمه لجناب العميد ومفاتحته في اقرب وقت ممكن نظرا لما تقتضيه بعض المطالب الاكيدة ثم تحضير القانون الاساسي وتقديمه لمن له النظر والسلام

حرره بتونس في التاريخ اعلاه

نائب اللجنة الوقتية

ملاحظات وتعليقات

التونسي في ادارة المعارف

ادارة العلوم والمعارف مزرعة خصبة من اخصب المزارع التي تنتج الموظفين الفرنسيين دون سواهم من التونسيين . وهي ما فتئت منذ مدة تعتبر وجوه الموظف التونسي مثل النبات الضار في هذه المزرعة الخصبة . فهي ما فتئت تعمل على استئصاله وتحاول القضاء على وجوده مهما كانت الوسائل الموصلة لذلك

ولقد كان القلم العربي الذي يتمثل فيه وجود الموظف التونسي زاهرا نوعا ما في اوائل عهد الحماية بالنسبة للحالة الحاضرة . ولكن اليد الاستعمارية الخبيثة مازالت به تنقصه من اطرافه وتعمل على خنقه حتى وصل الامر الى حالة مضحكة ـ وشر البلية ما يضحك ـ وذلك على عهد الفاضل المحترم السيد عثمان السبعي آخر رئيس لهذا القلم فقد كان رئيسا بلا مرؤوسين اذ لا يوجد غيره من الموظفين الاداريين بهذه الادارة اللهم الا الشواش

وقد كان اهم جزء في مأمورية هذا الموظف هو النظر في شؤون مدارس الطلبة الزيتونيين حينما كان امرها راجعا لادارة المعارف فلما الحقت بالوزارة الكبرى تنفس م. قو الصعداء وراى انه قد فتح له باب للتخلص من وجود آخر موظف اداري تونسي بادارته بدعوى عدم وجود ما يدعو اليه . وانتهز فرصة احالة الفاضل السيد عثمان السبعي على التقاعد فترك هذه الوظيفة شاغرة ولم يعين فيها احدا غيره الى اليوم .

والغريب ان مرتب هذه الوظيفة لا يزال طيلة هذه السنوات مقيدا في اعتمادات ادارة العلوم والمعارف التي تحظى بنظر وموافقة السادة « نواب الامة » اعضاء المجلس الكبير كل عام ومع ذلك لم يهتم احد منهم بسؤال م. قو عن السبب في عدم تعيين من يشغلها او حتى عن الداعي الذي يدعو ادارته لتقييد مرتبها في الميزان اذا كانت ترى عدم الفائدة في وجود القلم العربي بها .

لم يقم احد منهم بالسؤال عن هذا فضلا عن ان يفكروا في الاحتجاج على خلو ادارة المعارف التونسية من وجود الموظفين التونسيين عدا مفقدين اثنين وظيفتهما ملحقة بالتعليم العام اكثر مما هي وظيفة ادارية . بل ان مرتباتهما مقيدة فعلا في اعتمادات التعليم العام لا في اعتمادات الادارة المركزية

ولا يغرب عن القارئ ان ادارة المعارف اصطبغت تماما بالصبغة الفرنسية واصبحت لا تحتاج في شيء الى القلم العربي . لا بل ان الامر بعكس ذلك تماما فانها ما تزال متضايقة كل المضايقة لاحتياجها الى القلم العربي . ومع ذلك تصر كل الاصرار على عدم تعيين موظف تونسي واحد يقوم بهذه المامورية ويسد هذه الحاجة . يكفيها انها متضايقة من وجود المفقدين اللذين تقضي عليهما طبيعة ماموريتهما بقضاء بعض الوقت في الادارة

واخيرا اهتدت عبقرية م. قو الى وسيلة توفق بين الحاجة والرغبة وتخرج ادارته من هذا المأزق . وهذه الوسيلة هي تكليف هذين المفقدين بالقيام بحاجة الادارة الى القلم العربي من ترجمة وغيرها . فما دام لا بد من وجودهما لوجود التعليم العربي فليكلفا بذلك وليريحا الادارة من تونسي ثالث فبعض الشر اهون من بعض . وما عليه بعد ذلك اذا اضر هذا التكليف بماموريتهما الاصلية كل الضرر فالتعليم العربي ليس له كبير حساب عند م. قو وادارة م. قو

ولا شك ان هذا من اعظم الدلائل على حب م. قو للتونسيين وعطفه على لغتهم !. فهو يفعل هذا في الوقت الذي يرى ان التعليم العربي يستدعي على الاقل وجود خمسة مفقدين لكل جهة من الجهات الخمس مفقد بقطع النظر عن مسألة المساواة مع عدد مفقدي اللغة الفرنسية

فالى متى يدوم هذا العدوان الصريح ضد التونسيين في كل ناحية من نواحي حياتهم يا ترى . ان الصدور قد ضاقت بامثال هذا السلوك الممقوت

اعلان لمن يهمهم الامر

طلب الينا مركز بوليس المرسى ان نذيع لمن يهمهم الامر انه قد صدر امر علي يقتضي تحجير نزول العرب الرحل للسكنى بجوار المدن وبداخل المناطق البلدية . ويفرض عقوبات وغرامات على المخالفين لمقتضيات الامر سواء في ذلك النازلون او اصحاب الاراضي الذين يسمحون لهم بالنزول ولا يعلمون بذلك مركز البوليس

والامر المذكور يقتضي ايضا انه يعين لهؤلاء الرحل مكان خاص لنزولهم حتى تسهل مراقبة البوليس لهم . وفيما يخص بلدة المرسى فقد تعين هذا المكان في الارض الواقعة بسيدي بو سلسلة قرب برج الحوكي بالجبل

ونحن فيما يخصنا نرى ان في تعيين هذا المكان البعيد عن البلدة ارهاق لهؤلاء المساكين الذين يقصدون المرسى كل عام بقصد الارتزاق من مختلف وجوه العمل . فلو عين لهم مكان اقرب من هذا لكان في ذلك بعض الرأفة بهم مع التسهيل نوعا ما في مامورية اعوان الامن المكلفين لمراقبتهم

كما نرى ان هؤلاء ينزلون غالبا في الاراضي الفضاء بدون اذن سابق من اصحاب الارض . ففرض العقوبات على اصحاب الارض يكلفهم مشاق اقامة حراسة دائمة على اراضيهم حتى لا يكونوا عرضة للعقوبات . فالواجب ان يقع اعفاء اصحاب الاراضي من العقوبة وان يكلف اعوان الحكومة بمراقبة نفاذ القانون لا عموم افراد الناس كما جاء به هذا الامر الذي يكلف الناس من امرهم عسرا

زمالة السواسي

وردت لنا رسالة ممضاة من كثيرين من اهالي مركز زمالة السواسي يتذمرون فيها من سلوك قابض الاداءات المختلفة بجهتهم الذي اصبح صاحب النفوذ المطلق بكامل الجهة على عموم الموظفين الاداريين بسبب اطلاق يده من قبل المراقب المدني بسوسة حتى اصبح صاحب سلطة لا حد لها على ادارة العمل وغيرها والقول قوله في كل شيء

ويفهم من اقوال اصحاب الرسالة ان « حضرته » قد شعر بنوع « تمرد » على سلطته من قبل قابض البوسطة فاراد القيام بعمل انتقامي من هذا « المتمرد » ولو اقتصر الامر على ما بين الرجلين لما رفع اهالي الجهة اصواتهم بالاحتجاج . ولكن هذا العمل الانتقامي ادخل مصلحة الجمهور في ميدان الخلاف واراد بها الضرر والشر . وذلك ان قابض الاداءات المختلفة اوعز الى بعض الذين تربطهم الحاجة به الى الامضاء على كتاب يطلبون فيه تحويل مركز البوسطة من مركزه الحالي الى مركز بعيد يتحمل قاصدوه المشاق ومختلف الاتعاب وتضيع معه حاجاتهم المستعجلة لا لشيء الا تعزيز نفوذ الحاكم المطلق وتنفيذ رغباته وارضاء شهوة الانتقام التي تمكلته

مع انهم في الوقت نفسه يرون في جميع موظفي البوسطة احسن مثال لقيام الموظف بواجبه دون تدخل في الامور التي لا تعنيهم ولا تتعلق بوظائفهم مثل قابض الاداءات المختلفة المتحدث عنه

ويختم اصحاب الرسالة رسالتهم هذه طالبين من الحكومة ان تتنبه للمكايد التي يدسها اصحاب الاغراض تحت ستار المصلحة العامة ويريدون منها ان تبقي مركز البوسطة بمكانه الحالي فهو في موقع اصلح من غيره ومتسع يفي بجميع احتياجات البلدة .

ويريدون اخيرا ان تكف يد هذا الموظف الذي يكاد لا يخصص وقته لماموريته الاصلية بان يمد يده الى كل شيء ويتحكم في الحظوظ بفضل استيلائه على قلب المراقب المدني حتى اصبحت كل الامور تقريبا يجري فيها العبث بمصالح العموم

فالواجب ان تنظر الحكومة الى ما جاء في هذه الرسالة بعين الامعان والانصاف وان تجري بحثا حول ما جاء فيها حتى اذا ثبتت صحته انصفتهم واوقفت هذا الطاغية عند حده او على الاقل عند حد ماموريته الاصلية

ارباب الشعائر الدينية

يؤسسون جمعية للدفاع عن حقوقهم

مساء يوم الجمعة ٢٥ جوان انعقد بالجمعية الخلدونية اجتماع كبير حضره عدد عظيم من ارباب الشعائر بالمعاهد الدينية للمفاهمة في تكوين هيئة رسمية لهم تناضل عن حقوقهم وتدافع عن مصالحهم. وقد افتتح هذا الاجتماع الرهيب حضرة الحقوقي الاستاذ عبد الرحمان الكعاك رئيس الجمعية الخلدونية : ثم ارتجل السيد المختار بن عثمان خطابا بين فيه بعض مسائل تتعلق بالشعائر الاسلامية وارباها.

ثم تقدم الشيخ السيد الهادي بن الخوجة وتلى على اسماع الحاضرين تقريرا عاما في الحالة التي عليها ارباب الشعائر بالمعاهد الدينية وباثر انتهاء الخطيب المذكور نهض الشاب الظريف الحازم النشيط الشيخ السيد محمد الصخيري وتلى مسودة القانون الاساسي التي حررها فتفاهم الحاضرون في بنوده وفصوله وقراها فصلا فصلا ثم صادقوا عليه جميعا بعد بضعة تنقيحات ادخلوها على بنوده مع توجيه وافر الشكر والامتنان له على ما قام به بصدق واخلاص .

ثم وقع انتخاب المجلس الاداري لهذه الجمعية فاسفرت النتيجة على الصورة الاتية :

الشيخ السيد محمد بن سليمان	رئيس
« حميد الميزوني	كاهية
« محمد بن صالح الصخرى	كاتب عام
« الهادي بن الخوجة	كاهية
« احمد القروي	امين مال
« احمد هويسه	كاهية
« البشير بن علي	مراقب مالي
« الشاذلي خلاص	مراقب اداري
« الطاهر بسيس	عضو
« محمد بوعروج	«
« محمد بن مصطفى شاوش	«
« الحاج الحسين العباسي	«

ثم قام الواعظ الخطيب القاري الحافظ الشيخ السيد محمد بن سليمان وارتجل خطابا بديعا مفعما بالنصائح القيمة والسعي الحثيث على مد يد المعاضدة والاتحاد في السير بالجمعية الى مستوى الكمال وشكر الحاضرين عموما على اجتماعهم ملبين لدعوة الهيئة الوقتية المؤسسة خصوصا . وقرئت فاتحة الكتاب وبها ختم الاجتماع وانصرف الجميع هاتفين بحياة جمعيتهم متمنين لها عظيم التوفيق والنجاح .

قلعة سنان

تتذمر من الحالة الاسيفة التي وصلنا اليها اليوم ومما نقاسيه من الظلم والاستبداد من بعض موظفي السلطة المحلية بل قل وحتى اتباع الاتباع لتجاوزهم الحدود وتسيطرهم على عباد الله الضعفاء الذين عاهدنا الله على الاخذ بيدهم ومناصرتهم ولو كان الحق مرا .

وفوق «ارادتنا» نود ان يقلعوا عن مظالمهم وليتقوا ربهم قبل ان نذيقهم مر الانتقاد ونكشف ما تكنه الصدور وتهمس به الافواه وفي اشارتنا اليهم كفاية وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون

مكاتبكم

البقاء لله

اغتالت المنون زهرة شباب المرحومة كريمة الفاضل المحترم السيد الطيب الجنادي وهي لم تتخط العقد الثالث من عمرها بعد مرض عضال لم ينفع فيه طب الاطباء. رحمها الله رحمة واسعة وغفر لها ورزق والديها وبقية افراد عائلتها جميل الصبر وعظيم الاجر

« الارادة »

لسان الحزب الحر الدستوري التونسي

تصدر يوم الاربعاء من من كل اسبوع

الاشتراكات

ثلاثون فرنكا في السنة

الرسائل

والحوالات توجه باسم مدير الجريدة

محمد المنصب المنستيري

نهج الحلفاوين زنقة الرياض عدد ٤

بتونس